



قبة، فلم يفلحوا، فقد خرجوا منها وهم خاسرون.
أما ما ينبغي أن نفعله، نحن عرب أميركا، تخصيصاً، إن لم تكن جمهوريين أو ديمقراطيين، فهو أن نجلس على التل، ونتفرد على أفلام كارتون السياسة في أميركا، والأ تكون كالأفلام بين البصلة وقشرها.
فإن رحل ترامب أو لم يرحل، فإن أميركا ستبقى هي أميركا، وإن أي رئيس أميركي ليس هو الذي يملك مفاتيح الجنة والنار. فأميركا تحكمها المصالح وحدها، وهي بالتالي، بموازين تلك المصالح، معنا، نحن العراقيين واللبنانيين والسوريين واليمنيين والخليجيين والمصريين والتوانسة والليبيين، ولكن بحدود، وهي علينا، أيضاً، ولكن بحدود.

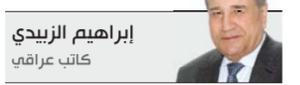
مرتداً على مخترعها وهم غافلون. أما الفقرة المعنية في المقالة التي أريد لها أن تكون الجريمة التي توجب عزل الرئيس فهذا هو نصها الرسمي: **الرئيس ترامب يقول للرئيس الأوكراني:** "أما الأمر الآخر، فهو أن هناك الكثير من الحديث عن نجل جو بايدن، وإن بايدن تدخل لوقف التحقيقات. يرغب الكثيرون في معرفة حقيقة ذلك الأمر، لذا فإن أي شيء يمكنك القيام به مع المدعي العام سيكون رائعاً. إن بايدن يتفاخر بأنه قام بوقف التحقيقات، لذلك فإنك إذا نظرت إلى الأمر ستجد أنه يبدو قطعياً بالفنسية".
وبالتدقيق القانوني المستقل في هذا النص الرسمي المحدد يتبين أنها حجة أراد الديمقراطيون أن يجعلوا منها

ظهر خصمهم العنيد الشديد ترامب نضحك كثيراً، لا على رئيسة الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب، بل على من صدق بها وأمن بتخريفاتها من الإيرانيين ووكلائهم، ومن بعض العربيين المجاهدين الكارهين لأميركا، ظالمة أو مظلومة، وراح يبشر بذلك النصر المؤزر الكبير.
ولكن ترامب، وهو الإنكبي من خصومه، كما يبدو، تعمد نشر النص الرسمي للمقالة الهاتفة مع الرئيس الأوكراني، لقطع الطريق على خصومه الديمقراطيون، وتحويل هجومهم عليه بها إلى ورقة انتخابية تعزز فرصته في الفوز بدورة ثانية.
ثم جاءت تصريحات الرئيس الأوكراني لتلق مسامراً أخيراً في نقش هذه الوشاية، وتجعل منها رصاصاً

عرب أميركا بين ترامب وخصومه

والاختراع التهم والقصص والحكايات، مناسبة هذه المقدمة ما طرا على الساحة السياسية الأميركية في الأيام الثلاثة الأخيرة في ما يخص إعلان الديمقراطيين عن عزمهم على عزل الرئيس ترامب.
والذي يعنينا هنا، فقط، هو انخراط بعض جماهيرنا العربية الفيسبوكية والتويترية، في هذه الحرب الدخانية الأميركية التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل. فلا خلاف على أن للرئيس الأميركي وتلطيخ تاريخه بكل أنواع الوهول.

فالسؤال إن إن، مثلاً، قد أثبتت لنا أنها لا تختلف كثيراً عن قناة الجزيرة العربية التي لا تنقل إلا ما يسر أصحابها ويفرحهم، حتى لو كان زوراً وبهتاناً، في ما يخص حاكمها أو حزبا أو جماعة. فلا منقصة في من لا يحب مالكا وممول كتابها ومعلقها وحليلها، ولا فضيلة في من لا يروق له، ومن يريد تسقيطه، إن أمكن. وإن لم يمكن فلا بأس في تشويه سمعته وتلطيخ تاريخه بكل أنواع الوهول.



إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

إن الكاتب أو المراقب أو المحلل السياسي العربي المقيم في الولايات المتحدة يكون، عادة، أكثر قرباً من نبض الشارع الشعبي الأميركي، وبالتالي فهو الأقدر على التقاط الخبوط العميقة في أي قضية سياسية، أو غير سياسية، أميركية تشغل جماهيرنا العربية، وتجعلها في حاجة ماسة لمعرفة حقيقة ما يقال وما يجري بشأنها.
ومنذ فوز الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب بالرفاسة، منتزعا مقاليدها من الديمقراطيين بما يشبه ما يجري في أفلام الكارتون، فوجئ المواطن العربي المقيم في أميركا بان المعارك السياسية الأميركية لا تختلف عنها في العراق أو سوريا أو لبنان، أو أي بلد عربي آخر، حينما يتعلق الأمر بصراع السياسيين حول السلطة، وما يرافقه من حملات افتراء وتلفيق وخبث وتامر وردح وضرب تحت الحزام، في أغلب الأحيان.

ليس غريبا أن نجد أن أكثر المصفيين والمزغرين لعزل ترامب وترحيله، هم العربيون والإسلاميون الثوريون أبطال المقاومة والتصدي والصمود الذين سكتوا عن القدس والجولان، كما سكتوا عن الغارات الدائمة الإسرائيلية الأخيرة التي أحرقت غزة

أما الصحف الأميركية الكبرى التي كنا نظننا كبرى فقد ثبت، من سلوكها، خصوصا في السنوات الأخيرة، أنها تشبه، إلى حد كبير، صحف الكلمة البذيئة العربية التي نعرفها جيدا في عالمنا العربي، ونعرف شطارتها العجيبة الغريبة في القذف والشتم والتشهير

ومن تابع تصريحات زعماء الحزب الديمقراطي والجمهوري، وبياناتهم وأخبارهم، منذ العام 2016 وحتى يوم أمس، وأدمن على مشاهدة قنواتهم التلفزيونية والإذاعية، وتلقيب صحفهم الضخمة العملاقة، لا بد أنه اكتشف، إذا كان محايدا ومتجردا وباحثا عن أصل الحكاية، أنها أسوأ مما كان يعتقد. وقد كان يظنها عائلة وزبدهة وقمة في البحث عن الحقيقة في نقل الحدث، سواء ناسب هوى أصحابها وكتابها ومخبريها أو لا.

روسيا وتركيا.. شراكة غير متكافئة

رؤيتها تنسحب بالكامل من التحالف الغربي. الرئيس الروسي نكي بما فيه الكفاية ليدرك أن إبقاء تركيا في مازق بين روسيا والغرب في صالحه.

صواريخ الدفاع الجوي الروسية أس - 400. وعلى الرغم من الانتقادات المتزايدة من حلفائها الغربيين، إلا أنه لا يبدو أن تركيا ستستخلى عن شراء منتجات الدفاع الروسية.



غوكهان باجيك
كاتب تركي

"معاهدة غير متكافئة" هو الاسم الذي أطلقت الصين على سلسلة من الاتفاقيات التي أجبرت على توقيعها مع الدول الغربية وروسيا واليابان في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. باتت الاتفاقيات رمزا للعلاقات التي تضررت فيها دولة واحدة إلى تقديم تنازلات مهينة لقوى أجنبية.
ومنذ أن أسقطت الطائرات التركية طائرة حربية روسية فوق الحدود السورية في عام 2015، اتبعت العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا نمطا مماثلا. تمارس روسيا الآن الوصاية على تركيا، الأمر الذي يؤثر حتى على السياسة الداخلية في تركيا. خلال أربع سنوات، أصبحت روسيا أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجالات حاسمة في السياسة الخارجية التركية، من القضية الكردية إلى الدفاع الوطني.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

وعلى الرغم من أن أردوغان يبدو عازما على الاستفادة من الورقة الروسية، إلا أن ثمة مشكلة كبيرة في علاقته مع روسيا، إذ تجاهلت موسكو استراتيجية تركيا ضد الرئيس السوري بشار الأسد. كما اكتسبت روسيا نفوذا في قضية أكراد سوريا. وأصبحت تركيا، وهي إحدى الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تدريجيا جزءا من شبكة معقدة من العلاقات تُعد فيها روسيا القوة المهيمنة. هذه مفارقة كبرى في سياسة أردوغان الخارجية: لقد حاولت تركيا إقامة تحالف جديد مع روسيا، تلك الدولة التي مُررت هدفها القائم على الإطاحة بحكومة الأسد. كما أن الطبيعة غير المتكافئة لعلاقات تركيا مع روسيا ملحوظة في مجالات أخرى، مثل نظام التأشيرات بين البلدين أو صادرات تركيا. وفي كل حالة، لدى موسكو القول الفصل. لكن من المدهش أنه على الرغم من الموجة القومية في الداخل، فإن أردوغان لا يشعر بالقلق من نفوذ روسيا المتزايد. ومن المثير للاهتمام، أن المشاعر القومية الإسلامية في تركيا إما صامتة بشأن روسيا وإما إيجابية. ولا ينتقد أردوغان أو حلفاؤه المتطرفون في حزب الحركة القومية روسيا.

لكن الأمر لا يقتصر فقط على أن أردوغان وراء تقارب تركيا مع روسيا. فوزير الدفاع خلوصي أكار، الذي كان يشغل منصب رئيس أركان الجيش خلال محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، يشكل أيضا الاستراتيجية التركية بشأن روسيا. يرى أكار أن شراء صواريخ أس - 400 الروسية مسألة تتعلق بالسيادة والاستقلال. ولدى قادة آخرين الرأي نفسه. فقد قال وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو إن جوهر المشكلة التي فشلت الولايات المتحدة في فهمها هو أن تركيا لم تعد خاضعة لنفوذها من وجهة نظر روسيا، يبدو أن استراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين تجاه تركيا تمثل على الأرجح واحدة من أكبر نجاحاته في السياسة الخارجية. لقد قام بوتين بتحويل تركيا من حليفة رئيسية للولايات المتحدة، إلى جرح نازف داخل حلف الناتو.

لكن بالنسبة لبوتين، فإن إبقاء تركيا داخل حلف الناتو قد يكون أفضل من

على الرغم من الموجة القومية في الداخل، فإن أردوغان لا يشعر بالقلق من نفوذ روسيا المتزايد. ومن المثير للاهتمام، أن المشاعر القومية الإسلامية في تركيا إما صامتة بشأن روسيا وإما إيجابية.

قامت طائرة مقاتلة روسية من طراز سو - 35 برحلات تجريبية فوق إسطنبول هذا الشهر، في واقعة رمزية. وعلى الرغم من أن الطلعة الجوية كانت جزءا من معرض جوي، فقد قدمها الجانبان التركي والروسي على أنها تحمل أهمية رمزية كبيرة.

ونقلت وكالة "تاس" الروسية للأنباء عن المتحدث باسم الهيئة الاتحادية الروسية للتعاون الفني العسكري قوله إن البلدين يتفاوضان بشأن بيع محتمل للطائرات المقاتلة الروسية. كما لم يستبعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إمكانية شراء الطائرات الروسية بدلا من طائرات أف - 35 الأميركية الصنع.

كانت الولايات المتحدة قد استبعدت تركيا من برنامج بناء وتشغيل طائرات أف - 35 في يوليو بعد أن تسلمت

اللجنة الدستورية متاهة أم جسر للسوريين

خطاباتها، ونتيجة ضعفها وارتهاها الخارجية، باتت تفقد لأوراق القوة اللازمة لفرض وجهة نظرها، لاسيما وأن الحديث يتعلق بتركيبة ثلاثية، يبدو النظام فيها أكثر قوة ووحدة، وربما أكثر اختراقا للرفيقين الآخرين أو تأثيرا فيها، أيضا؛ هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن خلافات المعارضة، وانزياح معظمها نحو خطابات الفضائل الدينية والمتطرفة، تجعلها غير قادرة على طرح وجهة نظر ناضجة وواضحة بشأن فرض قيم الحرية والكرامة والمواطنة في مواد الدستور المقترح، والتي تكون كفيلا بتبرسيخ انتقال الدولة السورية من نظام سياسي استبدادي إلى نظام سياسي ديمقراطي، تكون فيه السيادة للشعب، في دولة مؤسسات وقانون ومواطنيين متساويين. دولة تقوم على الفصل بين السلطات وعلى تداول السلطة، بواسطة انتخابات حرة ونزيهة ومراقبة.

ومكّن إيران وروسيا من التدخل عسكريا إلى جانبه للحفاظ على حكمه، في مواجهة حركات الشعب السوري، من أجل الحرية والديمقراطية والتغيير السياسي، يقبل وهو في ظروف أفضل التنازل للجنة دستورية، وهو لم يفعل ذلك في ظروف أصعب؛ رابعا، هل بات ثمة قرار دولي، ولاسيما أميركي، بشأن إيجاد حل للصراع السوري، يتأسس على وقف الصراع المسلح، والتحول نحو التحول السياسي بالطرق السلمية، ويضمن تمرير مخرجات اللجنة الدستورية، وجعلها معبرا أو جسرا نحو الاستقرار والتغيير السياسيين في سوريا؟



ماجد كيايالي
كاتب سياسي فلسطيني

يطرح موضوع تشكيل اللجنة الدستورية العديد من التساؤلات أو الملاحظات الجوهرية، والمتأينة، المتعلقة بالقضية السورية، بغض النظر عن المشكلات التي تعترض تشكيلها هذه اللجنة، أو المتعلقة بأهمية المشاركين فيها، ومشروعية تركيبتها الثلاثية (نظام ومعارضة ومجتمع مدني).

يمكن إيجاد بعض أهم تلك التساؤلات والملاحظات في الآتي:
أولا هل بات الصراع السوري إزاء حقبة جديدة، أم إزاء "لعبة" جديدة، تتمثل في اختزاله في مجرد تشكيل لجنة دستورية، ذلك أن التجربة الطويلة والمربرة، بحسب مساري التفاوض في جنيف ثم في أستانة، تشير المخاوف بشأن أن الأمر ليس أكثر من مجرد تقطيع للوقت، ونوع من عملية علاقات عامة، علما وأنه لم تجر أي مفاوضات حقيقية بين النظام والمعارضة، خلال 13 جولة تفاوضية على المسارين، رغم أن مسار جنيف في سبعة أعوام (منذ 2012) ومسار أستانة له ثلاثة أعوام (منذ مطلع 2017)؟

ثانيا، هل يعني تشكيل تلك اللجنة باننا قد نشهد في المرحلة المقبلة نوعا من التجاذب أو التصادم، حول الكلمات والمصطلحات والقيم والمعايير والمرجعيات الدستورية، وضمن ذلك التباين بشأن تفسير منطوق القرار 2254 (عام 2015) على غرار ما جرى بخصوص تفسير بيان جنيف 1 الذي صدر في يونيو 2012، أو بيان فيينا في أواخر 2015، ومن ثم التملص من "السلال الأربع" لستيفان دي ميستورا، المبعوث الأممي السابق إلى سوريا، التي طرحها في الجولة الرابعة من مسار جنيف عام 2017، والمتعلقة بإيجاد حكومة انتقالية وصوغ الدستور وإجراء الانتخابات ومكافحة الإرهاب، لنصعب فقط أمام هذه النقطة أو تلك في الدستور؟ ثالثا، ما الذي سيحصل النظام، الذي شعاره "سوريا الأسد إلى الأبد"، والذي انتهج الحل الأمني المطبق،

خطاباتها، ونتيجة ضعفها وارتهاها الخارجية، باتت تفقد لأوراق القوة اللازمة لفرض وجهة نظرها، لاسيما وأن الحديث يتعلق بتركيبة ثلاثية، يبدو النظام فيها أكثر قوة ووحدة، وربما أكثر اختراقا للرفيقين الآخرين أو تأثيرا فيها، أيضا؛ هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن خلافات المعارضة، وانزياح معظمها نحو خطابات الفضائل الدينية والمتطرفة، تجعلها غير قادرة على طرح وجهة نظر ناضجة وواضحة بشأن فرض قيم الحرية والكرامة والمواطنة في مواد الدستور المقترح، والتي تكون كفيلا بتبرسيخ انتقال الدولة السورية من نظام سياسي استبدادي إلى نظام سياسي ديمقراطي، تكون فيه السيادة للشعب، في دولة مؤسسات وقانون ومواطنيين متساويين. دولة تقوم على الفصل بين السلطات وعلى تداول السلطة، بواسطة انتخابات حرة ونزيهة ومراقبة.

بديهى أن تلك الأسئلة والملاحظات تشي بالخشية من إمكان أخذ الصراع السوري إلى ملهات جديدة، بعد ملهات التفاوض، وبعد التلاعب بالقرارات الدولية، من قبل الأطراف الخارجية المعنية بالصراع السوري، لأسباب متعددة ومختلفة، يفاقمها تراجع دور السوريين إزاء دور الفاعلين الخارجيين (الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران وإسرائيل)، ويفاقمها أن الولايات المتحدة لا يبدو أنها معنية بالحسم بشأن وقف الصراع الدائر في هذا البلد الذي شبع قتلًا وتهجيرا وتدميرا.

